اللغة العربية والإعلام: الواقع والمأمول*

إن موضوع اللغة العربية والإعلام موضوع مثير للشجون، متعدد الجوانب، وهو ذو محاور كثيرة تحتاج إلى ندوات ومؤتمرات عديدة، ولذلك فإن الحديث فيه كلما كان مركزاً على محور معين كان أجدى للاقتراب من جوهر المشكلات والوصول إلى حلول لها.

وعندي أن الحديث في هذا الموضوع ينبغي ألا يكون أحادي الموقف، بمعنى أن يكون صادراً من المتخصصين باللغة العربية أو المدافعين عنها والمتحمسين لها، وإنما يكون حواراً مشتركاً بين هؤلاء من جهة والقائمين على الوسائل الإعلامية من جهة أخرى، وذلك حتى يصل الجميع إلى نتائج مقنعة، مبنية على استكشاف آفاق قضايا الموضوع من جميع جوانبها.

ولعلي أزعم ـ غير مبالغ ـ أن المشكلة الرئيسية التي ينبغي الوصول إلى كلمة سواء فيها بين المفكرين المهتمين بقضايا اللغة العربية وبين القائمين على وسائل الإعلام في بلادنا العربية هي مدى عمق الوعي بأهمية اللغة العربية الفصحى في حياتنا ومستقبلنا. هل نحن متفقون فعلاً على ضرورة سيادة اللغة

الفصحى وإعطائها المكانة اللائقة بها بوصفها لغة الدين والتراث والحضارة؟ وبوصفها الرابط الوثيق بين أبناء هذه الأمة على اختلاف بلادهم ومذاهبهم؟

وبعبارة أخرى هل نحن مستعدون للتنازل عن ميزة للأمة العربية لم يعطها غيرها من الأمم تتمثل بهذا التواصل والاستمرار اللغوي بين أبنائها منذ أقدم نص مكتوب وحتى أحدث ما أنتجه عصر الحاسوب والشبكة العالمية للمعلومات؟

هل يعد هذا الثبات اللغوي الفريد بين لغات العالم، والذي يتأبَّى على قانون تطور جميع اللغات، ميزة أم نقيصة للعربية الفصحى؟

هل التضحية بهذا كله لحساب اللهجات المحلية واللغات الأجنبية مكسب تناله الأمة العربية يسهم في تقوية الأواصر بينها ويوحد أبناءها أمام الأخطار والمصاعب في زمن أصبح المتباعدون فيه لغةً وتاريخاً وتراثاً يتجمعون ويحتشدون طلباً للمصلحة ورغبة في الوصول إلى القوة؟ .

قد تبدو هذه أسئلة عبثية أو ساذجة في بعض أوجهها، لكن الإجابة على هذه الأسئلة، بصدق وتجرد، تؤدي بنا إلى القول بأن من العبث والسذاجة أن تدار وسائل إعلامنا بطرق أبعد ما تكون عن مصلحة الأمة، واستشراف مستقبلها بين الأمم .

إنّ من الواضح أن اللغة العربية الفصحى تخنق في معظم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بطريقة تشعر بأن بعض القائمين على هذه الأجهزة على عداوة راسخة مع العربية، إنهم لا يعطونها من الوقت إلا أقل القليل، ولا يمنحونها من البرامج إلا برامج معينة قد لا يكون الإقبال عليها كثيراً، ولا يبرزونها للجمهور إلا بطريقة منفرة؛ فالبرامج التي تقدم فيها الفصحى سيئة الإخراج والتنفيذ، بعيدة عن هموم الناس ونبض حياتهم اليومية، تلقى فيها اللغة بتكلف ظاهر وتقعُّر ممجوج.

ومعظم التمثيليات والمسلسلات العربية التي تعرض بالفصحى ـ أكثرها تاريخي ـ تمثيليات هزيلة شكلاً ومضموناً، والانطباع الذي يأخذه المشاهد أو المستمع عنها أنها عنوان للتخلف الذي لم يعد مناسباً لهذا العصر، أما برامج الكثافة العددية من المستمعين والمشاهدين فهي برامج تسرح فيها العامية وتمرح، وتقدم فيها للجمهور على أنها لغة العصر، مع تطعيمها بالألفاظ الدخيلة والجمل المجتلبة من اللغات الأجنبية. ولا يتمثل الإقصاء بالنسبة للغة العربية في قلة البرامج الثقافية الراقية التي ترتفع بالمستوى الفكري والثقافي لدى المشاهدين وإنما يتعدى ذلك إلى إقصاء العربية من البرامج الثقافية نفسها على قلتها، وذلك بلجوء المثقفين أنفسهم إلى العامية في الحديث والمداولة.

ولا يُخفِي كثير من الإعلاميين وكتاب القصة في هذا العصر نفورهم من الفصحى، وانحيازهم إلى العامية بدعوى اقترابها من الجمهور وقدرتها على التعبير بسهولة عن مختلف مناحي الحياة، وتصويرها للواقع، ولهذا فإن من المؤسف أن نجد من كبار الكتاب والروائيين والصحفيين والسياسيين من إذا تحدثوا في وسائل الإعلام امتطوا صهوة العامية، وعبروا بها دون خجل أو اعتذار، بل دون اعتبار لأذواق الجماهير التي يتحدثون إليها، وهي الآن لم تعد محصورة في بلد معين أو منطقة جغرافية محلية أو سياسية محددة.

ولو كان المخاطبون من أبناء البيئات اللهجية التي يتحدثون بها لكان للأمر بعض الوجه، ولكن الواقع أنهم يخاطبون في هذا الزمن جمهوراً عريضاً عبر القنوات الفضائية لا يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي وحسب، ولكنه ـ في عصر القنوات الفضائية وعالم الإنترنت ـ يتعدى ذلك إلى العالم كله، فيطرق بيئات عربية وأجنبية، إسلامية وغير إسلامية لا تفهم هذه اللهجات المحلية، ولا تجد العامية عندها الحظوة والاحترام، فهي بيئات لا تعرف غير الفصحى لغة عربية، وكان الأجدى لأولئك المتحدثين أن يوسعوا من دائرة مستمعيهم، فتتعدى دائرة الإبلاغ مواطنيهم إلى جماهير أخرى غفيرة على امتداد العالم.

لهذا فإن الحديث في هذا العصر لا يجب أن يكون تكريراً لما كان يقال سابقاً عن لغة الإعلام، من أنها لا تتسق والقواعد اللغوية، فهي مشوبة بالأخطاء في النطق أو الصيغ أو الاستعمالات. فذلك أمر كان يقال عندما كانت اللغة عزيزة في نفوس أبنائها، يخجلون من الخطأ فيها، ويحرصون على تنقيتها عما عساه يشوبها من خلل أو نقص في ألسنة مستعمليها.

أما في هذا العصر فقد اتسع الخرق على الراقع، فأصبحت حياة الفصحى في حد ذاتها مهددة، والحديث عن جدوى بقائها من عدمه موضع نقاش وحوار، بل والعمل على إضعافها والقضاء عليها قد بدأ يمارس على نطاق واسع، لا من قبل أعدائها من الأجانب الذين كنا نعرف أهدافهم ونواياهم الظاهرة والمستترة، وإنما من قبل أبناء هذه اللغة أنفسهم الذين عاشوا مرحلة من الفوضى اللغوية أدت في النهاية إلى غربة الفصحى بين أبنائها، وعدم حرصهم عليها لعدم إحساسهم بقيمتها، أو ضرورتها لحياتهم الآنية.

إن البعد الاستراتيجي للغة لم يكن أبداً ضمن اهتمامات السياسيين أو المخططين العرب، ذلك أن اللغة الفصحى مرتبطة بفكرة الوحدة العربية، التي كانت، وما زالت، من الشعارات التي لم تتجسد على أرض الواقع، وكان الأولى أن تبدأ خطوات

تلك الوحدة العربية الكبرى بالعمل على ترسيخ مبادئ الثقافة العربية الشاملة في قلوب الناس، وإحلالها مكانتها في الحياة، وفي مقدمتها تقوية اللغة المشتركة وفرض احترامها والعناية بها.

ولقد كان المفكرون العرب إبّان الاستعمار الغربي للبلاد العربية يظنون أن السبب في إضعاف اللغة العربية يكمن في تدخل الاستعمار، وفرض لغته الدخيلة، ومناصبة اللغة العربية العداء من منطلقات دينية وثقافية، ترمي إلى إضعاف الشخصية العربية وربطها بعجلة المستعمر، ولكن ما إن انقشع الاستعمار عن هذه البلاد حتى تبين أن العلة التي أصيب بها الوجود اللغوي العربي لم تكن بسبب من الاستعمار وحسب، وإنما كانت بأسباب كثيرة منها: تنكر بعض أصحاب القرار للعربية وفتنتهم باللغة الوافدة، وغفلتهم عن أهمية الفصحى، أو إصابتهم بالعمى الحضاري الذي جعلهم لا يبصرون طريقهم بين الأمم.

والغريب أنّه حتى إبّان المدّ الوحدوي العربي لم تكن اللغة العربية جزءاً مهمّاً من المشروع الوحدوي على أرضية التطبيق، وإنما كانت شعاراً يتلفظ به دون رصيد حقيقي من الممارسة، كان التكفير منصباً على توحيد المؤسسات السياسية دون نظر إلى البنى الثقافية الأساسية التي لا بد من وجودها لأي عمل طموح، ولذلك فإن ما إن انهار الطموح السياسي في الوحدة حتى تمكنت

التجزئة بأظهر صورها وأعنفها ، ولم يبق من مكونات الوحدة ما يقف صامداً أمام تحطيم الذات العربية، فانفتحت الأبواب لتشويه الوجه الثقافي العربي بمختلف الأشكال، ولم يقتصر الأمر على محاربة الفصحى بتشجيع اللهجات العامية وإعطائها الصدارة في المجال الفكري والثقافي، والاعتراف بتراث العامية الفقير على أنه ندٌّ وصنوٌ للتراث العربي الأصيل، الذي يحمل تجارب الأمة منذ الجاهلية إلى الآن، وإنما تعدى ذلك إلى التشكيك في الثوابت، والبحث في الأعراق والأصول وإعادة كتابة التاريخ العربي بشكل مشوّه بعيد عن الحقيقة، وإحياء الانتماءات العرقية والطائفية، فظهرت لغات مندثرة، ودفعت إلى الصدارة لهجات خاملة محلية، وأصبحت مهمة الباحث العلمي في تراث العربية أن يمعن فيه تجريحاً وهدماً، لا أن يبني على الصالح منه ويهمل ما عداه، وارتُكِب ذلك كله باسم حرية الرأي والبحث العلمي.

وهكذا، لم يمرّ زمن على العرب ضعفت فيه فكرة الوحدة وتكرست فيه التجزئة وساد فيه قِصَرُ النظر الاستراتيجي العربي كما هو هذا الزمن.

وتأسيساً على هذه الظروف نجد أن فكرة تعميم الفصحى إعلامياً في حد ذاتها مرفوضة عملياً من قبل بعض القائمين على الإعلام في بلادنا العربية، بعد أن كانت مرفوضة في السابق من قبل بعض الباحثين نظرياً.

وقد جندت لحرب الفصحى فضائيات، وجهزت جيوش من الجهلة والحاقدين الذين وصلوا إلى درجة من التأثير في القرار حتى أقصوا الفصحى عن الصدارة في وسائل الإعلام، ولم يضيّعوا الوقت في التنظير لقضيتهم، بل بادروا إلى خطوات عملية تجعل الأمر واقعاً، فحصروا اللغة المشتركة في ركن ضيق، وأخلوها من البريق، وشوّهوا صورتها وصورة من يستعملها أو يعلّمها أو يدافع عنها، ورفعوا بجانبها راية العامية، وأحاطوها بكل مظاهر الإبهار التي ترفع من شأنها في أذهان العامّة، وجعلوها متفوقة في كثير من المناسبات على الفصحى، بعد أن كانت في السابق لا تدانيها في المكانة عند العامة أنفسهم، دعك من الخاصة والمثقفين؛ فكرسوا بذلك الفرقة، وانتصروا للإقليمية الضيقة، واستخدموا في ذلك أسلحة لا تستند إلى الأخلاق وإنما تعتمد على مخاطبة الغرائز والإثارة.

إن من المؤسف أن يدخل العرب في عصر العولمة ذي الصراعات الحاسمة، والقوى المتكالبة عُزْلا لا من الأسلحة المادية وحسب وإنما من الأسلحة المعنوية، وأهمها سلاح الثقافة الذي يستمد قوته وتأثيره من اللغة الفصحى الموحَّدة، وهي خط الدفاع الأول عن الهوية.

إن الوضع اللغوي المزري في وسائل الإعلام المختلفة هو نتيجة طبيعية للوضع اللغوي المتردي لدى العرب جميعاً، وهو وضع سبق أن تحدث عنه كثير من المفكرين والمختصين، فمنهم من وصفه بالاضطراب[1] ومنهم من وصف العربية بأنها في هذا العصر "لغة مهلهلة متخلفة لا تكاد تُحَس بين أبنائها، برغم ما تملكه من إمكانات ضخمة ووسائل متنوعة وأسباب متعددة تضمن لها البقاء والاستمرار . . . لغة يلفظها أبناؤها في كل مجالات الحياة وينظرون إليها نظرة ازدراء وامتهان، ويتعالون عليها في كل مناسبة، وبدون مناسبة، لغة يتبرأ منها مثقفوها على كل المستويات وفي شتى التخصصات، لغة لا يخجل من الخطأ فيها أحد ولا يسعى لإتقانها إنسان ولا يعبأ أن يجيدها مثقف"[2].

من الواضح أن انحسار تيار الفكرة الوحدوية عند العرب، والذي قوي بفعل هزائمهم المتلاحقة في العصر الحديث وفقدانهم التوازن الحقيقي، قد أضر بشكل فادح بفكرة السيادة اللغوية للفصحى على الساحة العربية، وقد عدَّ بعض المنظرين لحقبة التشرذم العربي أن "الرغبة في تعزيز الفصحى على حساب العاميات تملك طاقة رجعية وتمويهية، لكن الوجه الآخر للصورة أنها رغبة مستحيلة اليوم. فإلى الأمية يدل المسار الراهن إلى أن العاميات هي التي تصعد على حساب الفصحى، لا سيما مع

لجوء وسائل الإعلام السمعية ـ المرئية، المتزايد النفوذ، إلى استخدامها، فإذا اقتضت متطلبات التسويق اعتماد الفصحى في عدد من النشاطات الثقافية التي تُصدّر إلى خارج البلد المنتج فالملاحظ أن هذه الفصحى البطيئة والخشبية تثقل على تطور النشاطات المذكورة، خصوصاً في مجالي المسرح والأغنية "[٣]

لقد تكشفت الأحوال المعاصرة للبلاد العربية عن أوضاع تشبه إلى حد كبير أوضاع البلاد العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حين دخل الاستعمار إلى مشرق الوطن العربي وفرض لغته وأغرى بها الجماهير، وجعل إجادتها شرطاً من شروط الحصول على لقمة العيش فاضطرهم إلى تعلمها، وجعلها لغة الصفوة والحظوة، وأقصى العربية عن الإدارة والتعليم ومجالات حيوية كثيرة.

وإذا أخذنا مصر مثالاً على ذلك، وإليها دائماً تسدد السهام لكونها قلب العروبة، فإننا نجد الإنجليز يبدؤون بفرض التعليم باللغة الإنجليزية منذ المرحلة الابتدائية سنة ١٨٨٩م ويستمر الأمر على هذه الشاكلة مدة تقارب العشرين عاماً، ولعل من الطريف والغريب في الوقت نفسه أن يطالب النواب المصريون في الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٧م بضرورة إعادة اللغة العربية إلى

مكانها الطبيعي في المجتمع بتعليم الأبناء بها منذ نعومة أظافرهم فينبري سعد زغلول ـ وكان ناظراً للمعارف ـ في ذلك الوقت لتسفيه هذه الفكرة قائلاً:

"وإذا فرضنا أنه يمكن أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلاً، فإننا نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى؛ لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوسطة، والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة، والتي يقتضي نظامها وجود كثير من الموظفين العارفين بإحدى اللغات الأجنبية حق المعرفة، ولا أن يستخدموا في بنك أو مصرف، ولا أن يشتركوا في شركة من الشركات الأجنبية التي كثر الآن تأسيسها في بلادنا، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة ولا مترجمين، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج إلى البراعة في لغة أجنبية وهو كثير جداً في بلادنا"(٤).

والدعوة إلى تعليم الأطفال اللغة الأجنبية منذ نعومة أظافرهم تتردد الآن بقوة في البلاد العربية، وقد غيرت بعض مناهج التعليم في بعض البلاد لتلائم هذه الرغبات، دون النظر إلى المحاذير الدينية والقومية والتربوية التي تراعيها معظم دول العالم المتقدمة، فيكون اللافت للنظر أن ما رفضه الوطنيون المصريون سنة ١٩٠٧م يتهافت عليه التربويون العرب المعاصرون

ويسوغونه بالمسوغات نفسها المرفوضة، التي أبداها سعد زغلول في مفتتح هذا القرن.

وبالمثل تعالت في مصر في تلك السنوات دعوات وجوب استعمال العامية لغة للثقافة والإعلام، سواء من خلال المسؤولين الإنجليز كويليام ويلكوكس وويلمور وغيرهم، أو من قبل من شايعهم من الكتاب المحليين كسلامة موسى الذي أعلن تأييده لولكوكس، والسوري إسكندر معلوف الذي أشاد بالاتجاه إلى الإنجليزية في التعليم، وحض المصريين على ترك الفصحى إلى العامية، على أن يكون البدء بتحويل الإعلام المقروء ـ بصحفه ومجلاته ـ إلى العامية، والانطلاق من ذلك فيما بعد إلى التأليف بها واتخاذها وسيلة لتدوين العلوم والآداب(٥).

وغني عن الذكر أن مصر ـ بما تمتلكه من خصائص أصيلة وميزات ثقافية وفكرية ـ استطاعت أن تقضي على تلك الدعوات، وأن تعتصم بعروبتها وإسلامها وثقافتها المتجذرة في نفوس أبنائها.

لقد ذكرنا ذلك لنبين أن تلك الأجواء الاستعمارية القديمة تخيم الآن على البلاد العربية بدعوى العولمة والقرية الكونية الصغيرة، فأصبحت اللغة الأجنبية لدى بعض المنظرين للتعليم

والثقافة مطلباً وطنياً يزاحم اللغة الوطنية، وأصبحت العامية وجهاً ثقافياً مقبولاً من وجوه الأدب، بل يكاد يكون النتاج العامي هو الوجه الأوضح من وجوه الأدب، فإذا ذكر الشعر، في بعض البلدان الخليجية مثلاً، انصرف المعنى لأول وهلة إلى الشعر العامي، وإذا ذكر مصطلح القصيدة انصرف إلى القصيدة العامية، وأصبح الشعر الفصيح محتاجاً في كثير من الأحيان إلى وصفه بالفصيح. وحتى إن وزير الثقافة والتعليم اللبناني أصدر في سبتمبر سنة ١٩٩٧م تعميماً إلى الجامعات طالباً تدريس الزجل لاعتباره ديواناً لبنانياً كالشعر العربي(٦).

وهكذا نجد أن تشجيع العامية وإحلالها محل الفصحى لم يعد موضوعاً للنقاش كما كان في بداية القرن، بل هو موضوع في طريقه إلى الحسم لصالح العامية، وخاصة بعد أن تبنَّت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من خلال القنوات الفضائية التطبيق الناجز لهذه التجربة، فقدمت بعض البرامج الثقافية بالعامية، وتحولت أفلام الصور المتحركة (الكرتون) المعدة للأطفال إلى العامية، بل تعدى الأمر إلى قراءة بعض نشرات الأخبار بها أو تكليف المراسلين بعرض الأخبار باللغة العامية، وهي مناطق من العمل الإعلامي كانت حكراً على الفصحى.

وتبع ذلك التساهل الشديد في اختبار المذيعين والمذيعات فيما يخص اللغة، فالتكوين اللغوي الجيد لم يعد مطلباً ضرورياً للعمل في الإعلام. تقول المذيعة المغربية المتقاعدة لطيفة الفاسي واصفة حال المذيعات المعاصرات في التلفزة المغربية: "المذيعات يلقين نشرات الأخبار ملحَّنة، بمعنى أنها كثيرة الأخطاء ومغناة في نفس الوقت، فلا نطقهن سليم ولا أسلوبهن مقبول، ومن بينهن من لا تستطيع فتح فمها كما ينبغي، والحروف تبدل، فالظاء والضاد والدال والذال كلها تصبح دالاً، والموضوع ينطق "المودوع" وأعضاء الحكومة تنطق "أعداء الحكومة" والتاريخ ينطق "الطاريخ" وغيرها من الأخطاء الفاحشة التي نسمعها.

فالقناة المغربية قدمت استقالة من اللغة العربية منذ مدة طويلة، وليس هناك مسؤولون يتحملون مسؤولية إنقاذ اللغة العربية التي تنتحر أمام أعينهم وهم صامتون، وأعتقد أنهم هم أيضاً لا يعرفون اللغة العربية ولا يحبونها وإلا لما أصبحت مشوهة كما هي عليه الآن" (٧).

قد تكون الصورة قاتمة إذا افترضنا أن حالة الانتحار اللغوي الذي تمر بها وسائل الإعلام العربية المرئية والمسموعة في هذا العصر سوق تفضي بنا إلى تمزق لغوي في المستقبل، يجعل من كل لهجة

عربية لغة قائمة بذاتها تستغلق على غير المتحدثين بها، مما يعني قيام أمم عربية، وهو ما يبشر به، أو يجزم به، بعض الباحثين.

فعلى هذا الأساس قامت فكرة الدولة/ الأمة التي تنفذ الآن على أرض الواقع، باعتبار أن كل دولة من الدول العربية لها خصوصيتها التي تختلف بها عن الدولة الأخرى.

وفي هذا المجال يكون التركيز منصباً على أوجه الاختلاف بين كل دولة عربية والدولة الأخرى، لا على أوجه التشابه والاتفاق.

وفي هذا الوضع تُصور كل دولة على أنها كيان قائم بذاته منذ أقدم العصور، وفي سبيل الوصول إلى ذلك يتم نبش الماضي والنظر في تواريخ الأقاليم، فيكون العراق آشوريًا بابليًا، ويكون لبنان فينيقيًا، ومصر فرعونية، ونحو ذلك، ولا تبخل الحفريات الآثارية في كل بلد في أن تزوده بالانتماء المناسب، ومفردات التاريخ المشترك تغدو مزقاً يفخر بها بعض الشعوب دون بعض، فحرب القادسية عراقية، وغزوة مؤتة أردنية، وفتح بيت المقدس فلسطيني، وصلاح الدين عراقي، وابن دريد عماني، والهمداني يمني، وعمر المختار ليبي، وقس على ذلك، وينظر في الاختلافات الشعبية السائدة فتكون دليلاً على التميز لهذه الدولة أو تلك لا دليلاً على التنوع في الحضارة العربية الإسلامية.

إن ما ذكرناه من واقع تمر به البلاد العربية من الناحية الثقافية وما يمكن أن تؤول إليه إذا ما استمرت على السير في هذا السبيل يدعونا لأن نطرح الموضوع اللغوي من وجهة نظر تختلف عن وجهة النظر الوحدوية التي أصبح يضيق بها مَّدعو الواقعية، أولئك الذين يقفون بأفكارهم عند الواقع باعتباره غاية يوقف عندها.

إن ما نطرحه الآن يتسق مع الواقع لكنه ليس الواقع العربي، وإنما الواقع الدولي الذي تعيشه البشرية في هذا العصر. والواقع المعاصر له معطيات كثيرة لا بد من التذكير ببعضها:

١ـ إن العرب جزء من هذا العالم الكبير، وأنهم يقعون في الجزء الجنوبي منه، وأن جميع ما يهدد به هذا الجزء من أخطار العولمة والهيمنة الغربية والاستلاب الثقافي والتبعية السياسية والاقتصادية سيتعرضون له بالضرورة، وقد لا يستطيعون مجابهته متفرقين على شكل أمم مختلفة.

٢ـ أن دول العالم بأجمعها تتجه إلى أنواع من التكتلات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن بعض هذه التكتلات الثقافية (كالتكتل الفرانكفوني) لا تخفي أهدافها السياسية والاقتصادية.

٣ـ أن ثورة المعلومات والاتصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية والفضائيات والشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) والتقدم الهائل في تقنية الحواسب الآلية والبرمجيات قد قربت بين الشعوب المتباعدة وجعلت الضعيف منها تحت السيطرة المباشرة للقوي، وأن أخطار المجاعة المعلوماتية التي تهدد الدول النامية أو النائمة لا تقل فداحة وآلامًا عن أخطار المجاعة الغذائية.

وتأسيساً على هذه الحقائق الواضحة لا بد للعرب من أن تبني استراتيجيتهم القادمة على نوع من العقلانية الرامية إلى جلب المنفعة والمصلحة لشعوبهم، حتى وإن لم تتحقق الوحدة السياسية التي تتخلى فيها كل دولة عن نظامها السياسي القائم التي ينطق الواقع بعدم جدواها.

إذا كان العرب يطمحون إلى اقتصاد متين وإلى سوق عربية مشتركة فلا بد لهم من استعمال لغة موحدة صحيحة منضبطة، وليس كاللغة الفصيحة لغة في هذا المجال.

إن الانسجام اللغوي من أهم الوسائل للنجاح الاقتصادي، «فالإنتاج الصناعي يتطلب أساليب موحدة ومنظمة كما يحتاج إلى سكان متحركين ومتجانسين، وعلى درجة عالية من التعليم وهذه المتطلبات تعني استعمال لغة

واحدة موحدة، عن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية» كما يشير ذلك جلنر في كتابه "الأمم والوطنية" (٨).

ويتحدث كولماس عن مؤشرات التعدد اللغوي، وارتباطها بمتوسط دخل الفرد أو نصيبه من الناتج القومي في بعض بلاد العالم، فيلاحظ تدني متوسط دخل الفرد في البلاد التي تتعدد فيها اللغات مقارنة بالبلاد التي يقل فيها هذا التعدد؛ ففي بريطانيا التي يبلغ سكانها ٥٧ مليون نسمة بلغ متوسط دخل الفرد سنة ١٩٨٨م ما يقارب ١٢٨١٠ دولاراً، ببينما بلغ متوسط دخل الفرد في الفلبين ذات التسعة والخمسين مليوناً من السكان الذين يتكلمون ١٦٤ لغة ما يقارب ٦٣٠ دولاراً.

أما اليابان التي بلغ عدد سكانها سنة ١٩٨٨م ما يقارب ١٢٢ نسمة والتي يتحدث السكان فيها خمس لغات فقد بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الإجمالي ٢١٠٢٠ دولاراً، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي في إندونيسيا البالغ عدد سكانها ١٧٤ مليون نسمة يتحدثون ٦٥٩ لغة ٤٤٠ دولاراً فقط، ويوجز المؤلف ما توصل إليه البحث العلمي في هذا المجال بعبارة جوناثان بول وهي أن "البلاد المجزأة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً" (٩).

ولهذا فإن التجانس اللغوي على مستوى الوطن الواحد له أثر كبير في إحراز التقدم ونجاح التنمية. ويعزى النجاح الذي حظيت به التجربة اليابانية إلى التجانس اللغوي في البلاد، وسيادة لغة موحدة تنتشر على نطاق الوطن.(١٠)

ويعتقد بعض الباحثين: "أن التعدد اللغوي بين دول المجموعة الأوروبية يعد عقبة أساسية تحول دون انصهارها في كيان موحد" (١١).

وهكذا فإن العرب إذا كانوا يطمحون إلى تكتل اقتصادي كبير يواجهون به متغيرات المرحلة الحاضرة فإن من أهم الأدوات التي يجدر بهم الحرص عليها تهيئة بيئة متجانسة لغوياً، ولا شك أن الفصحى - لا اللهجات - هي المرشحة لبلوغ هذا الهدف. فهذه اللغة التي جعلها الله لغة لكتابة الكريم، ووعاء للتراث المشترك، جديرة بتحقيق كل متطلبات هذه المرحلة.

أما في مجال المعلومات فإن المأزق لحضاري الحرج الذي تقع فيه الأمة العربية يفضي بنا - كما يرى الخبير العربي د. نبيل علي - إلى الفزع "فقد حلت بنا هذه الموجة العارمة ونحن في أقصى درجات التشتت والفرقة مهددين باضمحلال كياننا القومي تحت وقع ضغوط خارجية شديدة وقيود داخلية قاسية". وبعد أن يستعرض القيود الخارجية، وهي قيود سياسية واقتصادية وتكنولوجية وزمنية، ويحلل القيود الداخلية التي يرصد منها:

المناخ السائد (الذي أدى إلى تقلص طاقة الفعل لدينا إلى شعارات)، ومقيدات العنصر البشري (وعلى رأسها نقص أصحاب الرؤية المستقبلية وخبراء تقييم تكنولوجيا المعلومات)، والمقيدات التنظيمية، ومقيدات عدم التجانس السياسي والاقتصادي والثقافي، يستطرد بذكر التحديات، ويجعل التحدي اللغوي أحد هذه التحديات التي تواجه العربي لدخول هذا العصر واقتحام عرين المعلوماتية الحصين[١٢]، والكاتب لا يضع في ذهنه بالطبع إلا اللغة العربية الفصحى، وإلا كيف يدخل العرب هذا المجال بأشتات من اللغات؟.

ومن البديهي القول إن أي دعوة لاستخدام العامية بوصفها وسيلة اتصال على المستوى القومي مهما أوتيت من بهرج إعلامي هو حكم على الأمة العربية جميعها بالتخلف في مجال حيوي يجتاح العالم الآن، ويتسابق البشر للتعامل معه في أوساط من المنافسة محمومة وشرسة.

وهكذا فإن الإفادة الحقيقية من تقنية الحواسب الآلية، وما ينتج عنها ويحيط بها من علوم لن يؤتي أكله إلا بتعريب هذه التقنية وتوطينها، كما تفعل كثير من دول العالم، ولن يكون هنالك نقلة نوعية للعلوم والتقنية عند العرب إلا بالتعامل مع عصر المعلوماتية من منظور عربي يستجيب لاحتياجات كل فرد من أفراد

الأمة، ولا يكون ذلك إلا بلغة موحدة منضبطة، فاللغة "في مجتمع المعلومات لها موضع الصدارة، كيف لا واللغة أهم مقومات ذكاء الإنسان محور هذا المجتمع، ومصدر الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر أداة هذا المجتمع "[١٣]، كما أن اللغة تلعب دوراً خطيراً" في تثوير معمارية الكومبيوتر إلى درجة اعتبار كومبيوتر الجيل الخامس حاسباً لغوياً في المقام الأول "[١٤].

في ظل هذه المعطيات نحن بحاجة إلى لغة واحدة موحدة، نجري عليها البحوث باهظة التكاليف، ونطوعها لهذه التقنية.

وليس غير الفصحى المهيأة بثرائها العلمي والبحثي، وغناها المعجمي، لغة يمكن أن تحمل هذه المهمة، وبغير ذلك سوف نعيش على الفتات كما عشنا في القرن الماضي، ولن يكتب لنا المشاركة في حقل المعلوماتية أو الانتفاع من ثمراته.

ويكفي أن تعلم، على سبيل المثال، كم من الفوائد سوف يجنيها الإنسان العربي لو تطورت برامج الترجمة الآلية لنقل العلوم والمعارف من اللغات الأخرى إلى العربية، وهي البرامج التي بدأت في لغتنا وليدة متعثرة بسبب عدم وجود البحوث العلمية المكثفة، والأموال الضخمة التي تسندها.

من أجل هذا ـ وإذا كنا نريد نهضة حقيقية نتجاوز بها عثرات الماضي ـ نقول إن إعلامنا يجب أن يتحمل المسؤولية لإعداد العربي إعداداً جيداً للمستقبل.

■ على إعلامنا أن يعزز في النفوس مكانة اللغة الفصحى لكونها لغة المستقبل، وأن يشعر الإنسان العربي بأهمية الوعي بها واحترامها.

■ على إعلامنا أن يفسح للفصحى مزيداً من الوقت، وأن يقدمها في ثوب قشيب يغري المتلقين بها، ويشجعهم على متابعة برامجها.

وليس صحيحاً أن اللغة الفصحى لغة خشبية تثقل على تطور الأنشطة الإعلامية كما وصفها بعض الكتاب (وقد مر بنا قوله)، وليس صحيحاً أن الناس لا يقبلون عليها أو يفهمون مفرداتها. فالقرآن الكريم تتلى آياته بين المسلمين آناء الليل وأطراف النهار ويتلذذ الناس بهذه الآيات الكريمة ويدركون معانيها. ويتحلق أطفالنا حول أشرطة الصور المتحركة المدبلجة بالفصحى السهلة ويستمتعون بها، ويفهمونها ويقومون بترديد عباراتها. ويواظب بعض الكبار على مشاهدة بعض المسلسلات الأجنبية والأفلام، وبعضها مدبلج أو مترجم إلى العربية الفصيحة ولا يجدون صعوبة في فهمها، ويستمع الجميع إلى خطب الجمعة ونشرات الأخبار وهي بالفصحى ويتجاوبون معها. فأين هي الخشبية التي يزعمونها في هذه اللغة؟.

إن اللغة الفصيحة إذا وضعت في الإطار الجذاب المناسب لها فإنها تؤدي عملها بطريقة تتفوق بها على العامية المحلية

المحدودة، إذ يكفي أنها تخاطب جمهوراً عريضاً على امتداد العالم، وهذا الأمر في حد ذاته مفيد للصناعة الإعلامية التي تستطيع عن هذا الطريق ترويج المنتجات الإعلامية في مساحات لا حدود لها من العالم، مما يزيد في ازدهار الإنتاج الإعلامي في جميع أنحاء البلاد العربية، ويؤمِّن مردوداً اقتصادياً لا يستهان به.

■ وعلى الجهات الرسمية المختصة أن ترصد الأموال للترويج إعلامياً للغة الفصحى من خلال الدعاية لها والإعلان عنها، وانتهاز الفرص للتعريف بأهميتها. والترويج للغة القومية عن طريق الحملات الدعائية ليس أمراً مستغرباً، فقد قامت به دول قبلنا من أجل إثارة الشعور القومي نحو الاعتزاز باللغة، وجعلها حاضرة في أذهان الناس. ومن أمثلة تلك الحملات الدعائية حملة وكالة اللغة الإيرلندية التي نفذت سنة ١٩٧٨م تحت شعار "لغتنا ـ جزء من كياننا" وشملت الدعاية الصحافة والإذاعة والتلفزة ولوحات الإعلانات، وكلفت أموالاً ضخمة، وكذلك الحملة التي تقوم بها الحكومة الأندونيسية في شهر أكتوبر من كل عام بوصفه شهر اللغة القومية، والحملة الدعائية التي قامت بها حكومة سنغافورة للترويج للغة الماندرين وهي اللغة الصينية لبكين وغير ذلك(١٥).

■ ولا تكتمل منظومة العناية بالفصحى وتثبيت وجودها في المجتمع دون إصدار التشريعات والأنظمة التي تحمي اللغة،

وتصونها من العبث أو مزاحمة اللغات الأجنبية لها، وهو أسلوب متحضر تمارسه كثير من دول العالم المتقدم، وليس خافياً ما تقوم به فرنسا في هذا الصدد بتطبيق قانون اللغة الفرنسية الصادر سنة ١٩٧٥م، وتضع بموجبه الغرامات على المخالفات اللغوية.

ومن المفارقات أن جميع دساتير البلدان العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، لكنها لا تضع لهذه المادة من الأنظمة والعقوبات ما يكفل احترامها أو عدم مخالفتها.

ولعل من المبهج أن نقرأ في وسائل الإعلام خبراً يقول: إن إمارة رأس الخيمة قد قررت وضع غرامة على الإعلانات التي تتضمن أخطاء لغوية، فيكون لهذه الإمارة الصغيرة فضل التنبه إلى خطورة العبث باللغة، كما يحدث في كثير من أقطار العرب.

لقد أردنا من خلال هذه الورقة أن نبين أن مستقبلنا ـ سواء أكان اقتصادياً أم عملياً تقنياً ـ لن يكتب له الازدهار ـ كما تدل على ذلك جميع المؤشرات ـ إلا إذا شاعت بيننا لغة واحدة تنتظم المجالات المختلفة، وأن اللغة الفصحى، بما لها من إرث تاريخي وقبول يتعدى حدود الدول الصغيرة إلى المحيط العام لبلاد العروبة، هي المرشحة لهذه المهمة، وأن اللهجات العامية التي

يُدْفع بهـا إلى الصـدارة في وسـائل الإعـلام هذه الأيام ليـست جديرة بالمهمة الكبرى. وصدق أبو الطيب حين قال:

"ومن قصد البحر استقل السواقيا".

الهوامش

* بحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة السابعة والستون في ٢٩/ ١٢/ ١٤٢١هـ، ٢٤ مارس ٢٠٠١م.

(١) بشر، كمال، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص٢٧، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩م، ص٢٧.

(٢) عمر، أحمد مختار، اللغة العربية بين الموضوع والأداة، فصول، مج ٤، ع٢، إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٤، ص ١٤٢.

(٣) صاغية، حازم، وداع العروبة، لندن: دار الساقي ١٩٩٩م، ص ٦٦.

(٤) الدسوقي، عمر، في الأدب الحديث، ٢/ ٤٦/ ٤٧.

(٥) نفسه، ص ص ٤٢-٤٣.

(٦) صاغية، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٧) الشرق الأوسط، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٠م، ص ٢٣.

(٨) نقلاً عن فلوريا كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة د. أحمد عوض، الكويت، عالم المعرفة، شعبان ١٤٢١هـ/ نوفمبر ٢٠٠٠م، ص ٤٨.

(٩) نفسه، ص ٣٨.

(١٠) نفسه، ص ٥٠.

(١١) علي، نبيل، العرب وعصر المعلومات، الكويت شوال ١٤١٤هـ/ إبريل ١٩٩٤م، ص ٣٤٨.

(١٢) نفسه، ص ص ٢٧-٤٤.

(١٣) نبيل علي، نفسه، ص ٣٤٨.

(١٤) نفسه، ص ٣٤٩.

(١٥) كولماس، اللغة والاقتصاد، مرجع سابق، ص١٤٤.